ودائما ..
عمار يا مصر

الابداع العمراني.. والقانون

وافق مجلس الوزراء على الانتهاء من اعداد مشروع قانون جديد لإحالتها إلى مجلس الشعب خمسة منها له علاقة بالعمران واثنان منها له تأثير مباشر على شكل مدننا الأول مشروع قانون بشأن المناقصات والمزايدات والثانى مشروع قانون بشأن تنظيم هدم المبانى ولعلنا نذكر أن صفحة العمران وكثيراً من الندوات والمؤتمرات سبق أن طالبت بضرورة تعديل القانون رقم 9 لسنة 1981 والخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والذى ساوى بين اسلوب التعاقد لشراء الحيوانات والطيور الحية والمذبوحة والتعاقد لاختيار المهندس أو الاستشارى الذى يقدم عملاً إبداعياً ولا يصلح معه المفاضلة التى يترتب عليها اختيار الأقل اتعاباً والذى ليس بالضرورة أن يكون الأفضل إبداعاً.. والمؤكد أن كثيراً من المبانى التى أقيمت نتيجة هذا الاسلوب لا يمكن اعتبارها من المبانى ذات القيمة بينما القليل الذى تم من خلال مسابقات معمارية هى تلك التى يمكن اعتبارها ذات قيمة إبداعية .

وفى أوائل عام 1995 كانت وزراه المالية قد أعدت مشروع قانون لتنظيم المناقصات والمزايدات تعديلاً لقانون 9 الشهير أفردت فيه بابا كاملا شمل الأحكام الخاصة بالتعاقد على تقديم الدراسات والخدمات الاستشارية ونص على قصد التعامل على الخبراء والمستشارين والبيوت الاستشارية المقيدة بجداول النقابات المهنية وفقاً لقيود القيد بكل نقابة وكذلك مشروع القانون على أن تكون هناك عروضا فنية وعروضاً مالية ويتم تقييم العروض الفنية أولاً ولا يتم تقييم العروض المالية إلا العروض المقبولة فنياً وتكون أغلبية نقاط التقييم للعناصر الفنية طبقاً لنظام يعلن عن طلب العروض .

المهم أن هذا المشروع قدم للجنتى الاقتراحات والتشريعات بمجلس الشعب فى ذلك الوقت وتمت الموافقة علية ولم يتيسر مناقشته بالمجلس لإقراره .. وها هو مجلس الوزراء يقر مشروعا أرجو أن يتضمن نفس العناصر الذى تضمنها مشروع 1995 (على الأقل) خاصة وقد اتفق الجميع مؤخراً أن أحد عناصر انهيار الواقع العمرانى والمعمارى هو اسلوب اختيار الاستشارى تطبيقاً للقانون 9 ل سنة 1981 وكم نرجو أن يكون حظ مشروع القانون أفضل من سابقه ورقمه 2 من ال11 مشروع قانون التى أقرها مجلس الوزراء نرجو أن يتمكن مجلس الشعب من مناقشة المشروع فى دورته الحالية ليعمل به فى أسرع وقت .. هناك قانون آخر له تأثيرة السلبى على الإبداع المعمارى ونقصد به القانون 106 لسنه 1976 وتعديلاته وآخرها القانون 101 لسنة 1996 ولائحته التنفيذية حقيقة حاولت نصوص هذا القانون تبسيط اجراءات التراخيص وتحديد المسئوليات ولكن معطيات واشتراطات الارتفاعات وعلاقتها بالشوارع وعروضها وتطبيق ذلك فى كل مدن وحواضر مصر .. تحتاج أن يتكاتف المختصون الممارسون معماريا وتخطيطا لاقتراح ما يمكن عند تطبيقه أن يشكل ابداعاً عمرانياً فى شوارع مدننا أفضل مما نراه حالياً.. ودائماً عمار يا مصر